تقرير لجنة الخبراء الاقتصاديين
(نيسان ١٩٩٢)

بيروت في : ١٩٩٢/٤/٢١

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

الموضوع : تصور عام لمرتكزات الاستقرار الاقتصادي في لبنان .

المرجع : قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ تاريخ ١٩٩٢/٣/١١ .

تتشرف لجنة الخبراء المكلفة بقراركم المذكور في المرجع ، بأن ترفع لدولتكم ربطا التقرير الذي أعدته عن مرتكزات أساسية للسياسة الاقتصادية في لبنان بهدف معالجة الضغوطات التي يتعرض لها حاليا الاقتصاد اللبناني وتقديم المقترحات الممهدة لتحقيق الاستقرار التدريجي وتدعيم النهوض الاقتصادي .

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الاول بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ برئاستكم حيث حددت خلال هذا الاجتماع المهام الموكلة اليها . كما اجتمعت اللجنة بعدد من المعنيين الرئيسيين في الميدان الاقتصادي والمالي يمثلون المؤسسات والهيئات التالية في القطاعين العام والخاص : وزارة المالية ، وزارة الاقتصاد ، مصرف لبنان ، مجلس الانماء والاعمار ، المجلس الاعلى للجمارك ، مجلس النواب - (لجنة الادارة والعدل) ، الاتحاد العمالي العام ، جمعية المصارف ، جمعية الصناعيين ، غرفة التجارة والصناعة في بيروت اضافة الى بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت لبنان خلال آذار ١٩٩٢ .

وعقدت اللجنة اكثر من عشرين جلسة عمل توصلت بنتيجتها الى وضع هذا التقرير .

ان اللجنة تعتبر ان الاقتراحات والتوصيات الاساسية التي توصلت اليها ينبغي ان تشكل كلا" لا يتجزأ اذا ما أريد لها ان تحقق الأهداف المترابطة المتوخاة منها ، وأي تجزئة لهذه الاقتراحات من شأنها التقليل من فرص تحقيق هذه الاهداف .

٢/..

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

وتؤكد اللجنة على أهمية توفّر القابلية والارادة لدى الجسم السياسي على تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير مع ما يتطلبه ذلك من تحقيق لشروط العمل السياسي الذي يكفل هذا التنفيذ ويعيد تعزيز الثقة في عمل القطاع العام .

ان اللجنة ترى ان الأخذ بالتوصيات الواردة في هذا التقرير ، اضافة الى تحقيق شروط العمل السياسي المطلوبة يشكل مدخلا للإفادة من القدرات الذاتية اللبنانية الكبيرة في الداخل والخارج ،من أجل اطلاق عملية النهوض والانماء الاقتصاديين .

واللجنة اذ تشكر مجلس الوزراء على الثقة التي أولاها اياها ، ترجو ان تكون قد انجزت مهمتها على الوجه المطلوب ، وهي على استعداد لتوضيح اي نقاط تحتاج الى مزيد من التفاصيل .

وتفضلوا بقبول التقدير والاحترام .

اعضاء اللجنة :

سمير المقدسي — هشام البساط — ايلي يشوعي — كمال حمدان

ايلي عساف — حسن عواضة — امين علامة — مروان اسكندر

مرتكزات اساسية للسياسة الاقتصادية في لبنان

١ - الاطار السياسي والاداري :

اذا كان من البديهي ان تمتلك كل دولة عصرية سياسة اقتصادية - اجتماعية واضحة الاهداف والوسائل ، فان وعي الجسم السياسي لمتطلبات هذه السياسة وتوافر الارادة لديه لوضعها موضع التنفيذ ،يشكلان المرتكز الاساسي لنجاحها . ان هذا يعني ان تكون الادارة السياسية للاقتصاد الوطني عموما ، وللقطاع العام بشكل خاص ، على قدر كبير من الانضباط والمسؤولية . وفي بلد كلبنان يواجه في الظرف الراهن تحديات سياسية واقتصادية ، داخلية وخارجية ، بالغة الدقة ، فان هذه الامور تصبح اكثر الحاحا وتتطلب مستوى رفيعا من الاداء السياسي والاداري .

ان الاداء الاداري في لبنان اصبح في الظروف الراهنة عائقا اساسيا في مواجهة الازمة الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الادارة تعاني من ضعف الانتاج والرقابة وتفشي البطالة المقنعة وانعدام الحساب الاقتصادي وعدم توافر التجهيزات الحديثة والعنصر البشري الكفوء وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية . وهذه الامور كلها باتت تنطوي على كلفة اقتصادية واجتماعية باهظة لم يعد في وسع الاقتصاد اللبناني تحمل اعبائها . فقد اصبحت حصة الادارة العامة مما ينتجه المقيمون غير متناسبة مع حجم ونوعية الخدمات العامة التي توفرها هذه الادارة للمواطنين . ان المشكلة المطروحة على هذا الصعيد ليست ذات طابع اداري بحت ، بل هي تعكس في جانب اساسي منها واقع الحياة السياسية اللبنانية عموما ، التي لا تزال شديدة التأثر بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعائلية المنسحبة باشكال مختلفة على مجمل اداء القطاع العام والسلوك الاداري .

٢/...

من هنا فان اللجنة ترى اهمية تحقيق الشروط الكفيلة برفع مستوى الاداء السياسي والاداري بحيث يصبح في مستوى المشاكل الكبرى التي يواجهها المجتمع والاقتصاد في لبنان . ان البلاد تحتاج الى الشروع من دون ابطاء في بناء الدولة العصرية والادارة المنتجة . وبالرغم من انه ليس من مهمة اللجنة وضع تصور مفصّل للاصلاح الاداري المنشود ، لكن لا يسعها سوى التأكيد على أولوية الاصلاح الاداري الذي يشكل عاملا هاما في مواجهة المشكلات الاقتصادية المستعصية بعد حرب الستة عشر عاما .

ان هدف هذا التقرير هو المساهمة في رسم المعالم الرئيسية للسياسة الاقتصادية والمالية المطلوبة في المرحلة الراهنة ، وفي ضوء المعطيات المتاحة .

٢ - <u>قضايا اقتصادية اساسية مطروحة :</u>

لن يكون في وسعنا في هذا التقرير تناول جميع القضايا التي واجهت وتواجه الاقتصاد الوطني بعد حرب طويلة خلفت وراءها تركة ثقيلة على الاصعدة كافة . وقد آثرنا في الدرجة الأولى التركيز على جملة من القضايا الاساسية المطروحة على الصعيد الاقتصادي الكلي مع تناول مشكلات اقتصادية جزئية متصلة بها دون الدخول في تفاصيلها . ان لبنان يعاني حاليا من تزامن التضخم مع انخفاض مستوى الانتاج الحقيقي نسبة الى طاقاته الكامنة في وقت يعد نفسه فيه لاعادة الاعمار . وفي هذا الاطار نرى ان يتمحور البحث حول القضيتين الاساسيتين التاليتين :

<u>أولا : التضخم والسياسة المالية والنقدية .</u>

<u>ثانيا : الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى الانتاج .</u>

<u>اما البعد الاجتماعي لهاتين القضيتين فسوف نعالجه في الفقرة الخامسة من هذا التقرير .</u>

ان حصر البحث في هذه القضايا لا يعني اغفالنا للعديد من المواضيع الاخرى التي لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي اللبناني ، الا انها تقع خارج اطار الاهداف المحددة لهذا التقرير . وفي طليعة هذه المواضيع الوظيفة المستقبلية للاقتصاد اللبناني وموقعه في المجالين العربي والدولي .

٢-١- عانى لبنان من موجات التضخم خلال سنوات الحرب . وقد ارتدت هذه الموجات منحى تصاعديا متفاقما ابتداء من اواسط الثمانينات ، حيث سجل معدل التضخم السنوي الوسطي نحو ٢٠٠ في المئة خلال الاعوام ١٩٨٥- ١٩٨٨ ، ثم ما لبث ان تراجع الى نحو ٧٠ في المئة في الاعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٠.وفي عام ١٩٩١ بلغ معدل التضخم ما يفوق ٥٠ في المئة. ان ظاهرة التضخم بالغة التعقيد، ومردها اما الى عوامل الطلب و/او الى عوامل الكلفة . وقد يكون بعض هذه العوامل داخليا وبعضها الآخر خارجيا ، وغالبا ما تتداخل هذه العوامل بعضها مع بعض .

أما في لبنان فقد كان لتنامي العجزفي موازنة القطاع العام - ككل - الاثر الاهم في استفحال ظاهرة التضخم. وقد بلغت نسبة العجز الى اجمالي الانفاق في السنوات الخمس الاخيرة مستويات مرتفعة جدا فاقت السبعين في المئة عام ١٩٨٧ وارتفعت من ثم الى نحو ٨٥ في المئة في الاعوام ١٩٨٨-١٩٩٠ . وحسب الاحصاءات الأولية المتوافرة لدى مصرف لبنان ووزارة المالية فان هذه النسبة تراجعت الى حوالي ٥٧ في المئة عام ١٩٩١ ، مع الاشارة الى ان الارقام العائدة لهذا العام بحاجة الى مزيد من التدقيق ،خاصة لجهة التأكد من أنها تشمل اجمالي انفاق القطاع العام. واذا كان تنامي العجز قد تولد حتى عام ١٩٩٠ عن التزامن بين فقدان السيطرة على الموارد الحكومية من جهة والتوسع في الانفاق من جهة ثانية ، فان عام ١٩٩١ قد تميز بتحسن ملحوظ في الواردات ولكن قابله ارتفاع في الانفاق ، لا سيما الانفاق الجاري . ان استمرار العجز الكبير في الموازنة يعني استمرار ضخ السيولة النقدية بمعدلات عالية ، مع ما تولده من ضغوط على الاقتصاد الوطني وبالتالي على سوق القطع ، خصوصا في ظل اوضاع غير مستقرة .

ان اولى القضايا الرئيسية المطروحة تتمثل في برمجة عملية السيطرة على هذا العجز وبالتالي على كبح آثاره التضخمية، كمقدمة لمعالجة العوامل الاخرى المولدة للتضخم الذي يفرض على شرائح واسعة من المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود ضريبة فعلية قاسية ويشجع نشاطات غير ملائمة لنمط النمو الاقتصادي المطلوب، لا سيما المضاربات ذات الوقع السلبي. وكلما نجح لبنان في السيطرة على الوضع النقدي، كلما تعززت الثقة وقويت التوقعات الايجابية في مستقبله الاقتصادي.

٢-٢- أدت الحرب - كما هو معلوم - الى تدمير جزء من الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني المتمثلة في البنية التحتية والمؤسسات الانتاجية اضافة الى الموارد البشرية. كما ادت الى تقليص الموارد المالية المحلية المتاحة للاستعمالات الداخلية. وقد رافق ذلك انخفاض في المستوى الحقيقي للناتج المحلي قياسا على ما كان عليه قبل الحرب. ان تطور مستوى الناتج الحقيقي منذ عام ١٩٧٥ لم يخضع لاتجاه واحد، بل شهد تقلبات بين فترة واخرى. وفي السنوات الخمس الاخيرة، شهد الناتج المحلي نموا بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٨، تبعه انخفاض في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ بالنظر اساسا الى الاحداث الداخلية والخارجية التي استجدت خلال هذين العامين. ومع استتباب الوضع السياسي والامني عام ١٩٩١، سجل تحسن في مستوى الناتج المحلي، ولكنه بقي ادنى بكثير من مستواه في عام ١٩٧٥ (بالاسعار الثابتة).

ان القضية الرئيسية الثانية التي تواجه الاقتصاد اللبناني، في المديين القصير والمتوسط، تتمثل في الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة راهنا، وفي تحديثها وتوسيعها مستقبلا في ضوء خطة اعادة اعمار لبنان. وبمقدار ما ننجح في معالجة هذه القضية، نوفر في الوقت ذاته فرصا اكبر لتعبئة الموارد البشرية اللبنانية المتاحة حاليا ومستقبلا، ولاستعادة الطاقات البشرية المهاجرة.

٣ - مرتكزات السياسة الاقتصادية :

سنقوم بالتركيز في هذه الفقرة على موضوع اعادة التوازن الاقتصادي - المالي، ونعالج قضية الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية في الفقرة اللاحقة.

٥/..

٣-١- السياسة المالية :

ان برمجة انخفاض العجز المالي في القطاع العام الذي يشمل الموازنة العامة والموازنات الملحقة والمستقلة، تشكل المدخل الاساسي لاعادة التوازن المالي . صحيح ان ما صدر عن مصرف لبنان ووزارة المالية من معطيات يظهر تحسنا نسبيا في وضع الموازنة عام ١٩٩١ بالمقارنة مع عام ١٩٩٠ ، الا" ان التطورات التي استجدت منذ كانون الاول ١٩٩١ قد انطوت على اتجاهات معاكسة وسلبية . ومن هذه التطورات الاستمرار في الانفاق غير المجدي وارتفاع فاتورة الأجور الاجمالية في القطاع العام بصورة غير مبرمجة ، دون ان يترافق ذلك مع الزيادة المطلوبة في الواردات الحقيقية . يضاف الى ذلك جملة ضغوطات سياسية وأمنية كانت لها تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي .

ان اللجنة ، بغية اعادة ضبط الوضع المالي للقطاع العام ترى ضرورة اتخاذ الاجراءات التالية :

أ - تحديد سقف اعلى لانفاق القطاع العام لا يتجاوز ١٧٠٠ مليار ليرة عام ١٩٩٢، على ان يترافق ذلك مع خفض نسبة العجز في موازنة القطاع العام بحيث لا تزيد عن حد اقصى قدره ٣٥ في المئة من مجموع الانفاق في هذا القطاع ، ويتطلب ذلك بالضرورة زيادة الايرادات العامة من ضرائب ورسوم الى ١١٠٠ مليار ليرة .وبالاستناد الى هذه السقوف والى التقديرات الاولية للناتج المحلي القائم لعام ١٩٩٢ يفترض ان ترتفع نسبة الواردات العامة الى ما بين ٢٠ - ٢٥ في المئة من هذا الناتج وان يتراجع العجز الى ما بين ١٠ الى ١٢ في المئة منه .

وفي ضوء التطورات النقدية الجارية ترى اللجنة انه من المفيد برمجة انفاق القطاع العام على اساس فصلي ، مما يسمح بمراجعة منتظمة للاداء المالي للحكومة وادارات القطاع العام وتقييم فعالية الخطوات التي تقررت سابقا والتي قد يتوجب اتخاذها مستقبلا ، مع استمرار التقيد الصارم بالسقف المحدد لعجز القطاع العام ككل والبالغ ٣٥ في المئة من مجموع الانفاق العام .

- واضافة الى تحديد سقف الانفاق الحكومي لعام ١٩٩٢ ، تدعو اللجنة الى تحديد سقف لاقتراض الدولة من مصرف لبنان في حدود العشرة في المئة من هذا الانفاق كحد اقصى على ان يقسط هذا الاقتراض شهريا بشكل متساو على مدار السنة، علما ان اللجوء الى مصرف لبنان يبقى اكثر انواع الاقتراض توليدا للتضخم . اما ما تبقى من تمويل للعجز المبرمج فيتم بواسطة سندات الخزينة وذلك بصورة مؤقتة لحين عودة التوازن المالي .

كما ان اللجنة ترى ان سياسة الدولة المالية يجب ان ترمي خلال السنوات الثلاث القادمة الى الاستمرار في التقليص التدريجي للعجز، وصولا الى تأمين التوازن الكامل بين الموارد الحقيقية للدولة ونفقاتها . واذا كان الاعمار يتطلب انفاقا متزايدا لا تتوافر للدولة القدرة على تمويله كاملا فان العجز المحتمل في هذه الحالة ينبغي ان يكون مرتبطا ، بصورة مباشرة ، بتمويل المشاريع ذات الطابع الاعماري والانمائي ،وبنسب تحدد في ضوء المعطيات السائدة في حينه .

ب - ضرورة الاصلاح الجذري للنظام الضريبي في ضوء معايير اقتصادية واجتماعية تهدف الى جعل هذا النظام اكثر انسجاما مع مستلزمات النهوض الاقتصادي واعادة الاعمار واكثر عدالة في بعده الاجتماعي . واذ تدرك اللجنة ان هذا الاصلاح هو عملية طويلة المدى وترتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، الا انها تقترح ان يتم التركيز في المرحلة الآنية على الآتي :

- اعطاء الأولوية لعملية تحقق وتحصيل الضرائب والرسوم المختلفة التي تقاعست الدولة عن جبايتها ، وبخاصة ما يتعلق منها بضرائب الدخل والاملاك المبنية والارث ورسوم التسجيل العقاري وفواتير الكهرباء والمياه والاتصالات وتسويات مخالفات البناء ، على ان يعتمد الدفع المسبق عند التصريح في كل الحالات القابلة لذلك .

- رفع الدولار الجمركي في مرحلة أولى الى نصف سعره الحقيقي على جميع البضائع الخاضعة للرسوم حاليا ، مع ضبط صارم لعمليات

التهريب كي لا تأتي النتائج معاكسة، على ان يعتمد السعر الحقيقي للدولار في تحصيل الرسوم الجمركية في مرحلة لاحقة تتحدد في ضوء التقدم في تحقيق الاستقرار النقدي .

- زيادة الرسم على البنزين ضمن الحدود التي لا تشجع على التهريب، على ان يقترن ذلك بوضع خطة مفصلة وسريعة التنفيذ لتعزين وسائل النقل العام .

- زيادة رسوم الميكانيك على السيارات الخاصة وتأكيد طابعها التصاعدي .

- الاسراع باقرار مشروع قانون تسوية مخالفات البناء ومشروع قانون الغرامات والرسوم على اشغال الاملاك البحرية .

- تعديل ضرائب الدخل على الافراد والمؤسسات كماسيجري تفصيله في الفقرة المتعلقة بالاستثمار .

واذا كان من المتوقع ان تؤدي هذه التدابير،في المدى القصير، الى زيادة اسعار بعض السلع ، فان رفع مستوى الايرادات الحكومية يساهم في مدى أبعد في تحقيق اهداف السياسة المالية الآيلة الى تقليص العجز وبالتالي كبح التضخم .

كما ان هذه التدابير السريعة والآنية ينبغي ان تتلازم مع اجراءات اخرى مكملة وملحة ، منها :

- " نفض " الادارة الضريبية المالية واستبدالها بادارة ضريبية مؤهلة علميا ومحصنة اخلاقيا ومزودة بوسائل عمل حديثة .
- الاعداد لمسح المكلفين، أفرادا ومؤسسات ولمسح المساكن والعقارات غير المبنية ، واعادة تحديد اصول جديدة وموحدة لتقدير وعاء الضريبة بحيث يستبعد عامل الاستنساب في التقدير.
- حصر املاك الدولة الخاصة ودراسة امكانية الاستفادة منها في مشاريع اقتصادية واجتماعية .

- اعادة النظر في الاسس التي تنظم عمل لجان الاستلام ومنع التلزيم بالتراضي منعا مطلقا ، واعادة النظر في نظام المناقصات وتعزيز الرقابة المسبقة على الصفقات لدى ديوان المحاسبة واخضاع مراقبي عقد النفقات ومراقني الضرائب لمناقلات دورية .

وتعتبر اللجنة ان وضع هذا البرنامج المقترح موضع التنفيذ هو أمر ممكن التحقيق في المدى القصير . وفي هذا الاطار من المهم المباشرة في اصلاح الادارة العامة ، وترشيد الانفاق واعادة الاعتبار لعوامل الانتاجية والربحية وتسعير الخدمات العامة استنادا الى تكاليفها الحقيقية ومنع التعديات وتحسين الاداء الاداري وتبسيطه واضفاء الشفافية على حسابات القطاع العام الحد من التدخلات السياسية في شؤون الادارة .

ان اللجنة ترى في ظل التفشي المفرط للبطالة المقنعة في القطاع العام ضرورة رفع الحصانة عن الموظفين وتطهير الادارة وتخفيض اجمالي عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة صافية قد لا تقل عن ٢٠٪ في المئة دون ان يتعارض ذلك مع ملء الشواغر ذات الطابع المنتج على ان يشمل هذا التخفيض في المقام الاول المتغيبين والمهاجرين والموظفين العاملين أساسا في قطاعات اخرى . هذا بالاضافة الى ضرورة عصر نفقات السفر والمشاركة في المؤتمرات وتخفيض عدد المرافقين الملحقين بالجسم السياسي والاداري والعسكري الرسمي .

٣-٢- السياسة النقدية والمصرفية :

ان اهداف السياسة النقدية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الانضباط في السياسة المالية . فالعجز المالي المتنامي ، لا سيما بفعل الهدر في الانفاق الجاري وعدم حصول ارتفاع مناسب في قيمة الواردات ،قد ضاعف من حجم الضغوط على الاقتصاد اللبناني .

وترى اللجنة في ظل الاوضاع الراهنة ضرورة الابقاء على سياسة الضبط النقدي . وينطبق هذا على نسب الاكتتاب في سندات الخزينة شرط ان يتم التخفيف التدريجي لهذه النسب بالتزامن مع التقدم الواجب تحقيقه على صعيد ضبط الوضع المالي الاجمالي للقطاع العام.

وعند استقرار الوضع المالي والنقدي ، لا تعود ثمة حاجة الى سياسة الزام المصارف بالاكتتاب في سندات الخزينة .

كما ان اللجنة تود التأكيد على ان تبقى سياسة سعر الصرف تعكس القوى الاساسية في السوق مع استمرار مصرف لبنان في الحد من التقلبات الحادة وتأمين الانتظام في سوق القطع .

ان الواقع الراهن المتمثل في المستوى المرتفع لنسبة الودائع بالعملات الاجنبية الى مجمل الودائع ، ليس سوى انعكاسا لعدم استقرار الاوضاع المالية والنقدية ولما يولده عدم الاستقرار هذا من توقعات غير ايجابية لدى المدخرين والمستثمرين . وهذا الواقع يضعف بدوره من فعالية السياسة النقدية التي تتركز اساسا على ضبط الوضع النقدي بالعملة الوطنية .واذا كان مصرف لبنان قد عمد للمرة الاولى عام ١٩٩١ الى وضع سقوف للتسليف بالعملة الاجنبية فان اللجنة ترى ضرورة ان توائم السلطة النقدية في هذا المجال بين الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية من جهة ، وتأمين سلامة المصارف المعنية بهذه التسليفات من جهة اخرى ، وذلك على ضوء تطور حجم الودائع بالعملات الاجنبية .

وتشدد اللجنة في هذا الاطار، على ان التزام الدولة بموجبات السياسة المالية الرامية الى تحقيق هدف اعادة التوازن المالي التدريجي ،من شأنه تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وبالتالي التخفيف من ظاهرة الدولرة .

ان المعطيات المتاحة في الفصل الاول من عام ١٩٩٢ تشير الى عودة تفاقم موجة التضخم . ونظرا الى ان التأثيرات الايجابية للسياسة المقترحة قد لا تظهر في حال تطبيقها الا بعد انقضاء فترة من الزمن ، فان استمرار تفاقم هذه الموجة قد يستوجب زيادة معدلات الفائدة الدائنة على الليرة ، كحافز اضافي للادخار بالعملة اللبنانية .

١٠/..

ان اللجنة تؤكد على اهمية الاسراع في تنقية القطاع المصرفي اذ ان ذلك يوطد الثقة في هذا القطاع ويعزز القدرة على اجتذاب الودائع والحفاظ عليها كما يشكل سندا للسياسة المالية والنقدية. ان رساميل المصارف التي تآكلت بفعل التضخم الداخلي والخارجي، ينبغي تعزيزها وزيادتها لتتلاءم تدريجيا مع نسب الملاءة الدولية، حسب " اتفاقية بال " بما يدعم موقع لبنان في تعامله مع المراكز المالية الدولية. كما ان زيادة الاموال الخاصة للمصارف قد تشكل فرصة مؤاتية لتسريع عملية الدمج دون ان يؤدي ذلك الى قيام وحدات مصرفية احتكارية. وهذا الأمر يحفظ حقوق المودعين والمستخدمين ويحول دون تكرار ظاهرة المصارف المتعثرة. وفي الاطار ذاته، ينبغي تسريع عملية التصفية الذاتية خلال فترة زمنية محددة، لحماية اصحاب المدخرات وعدم ترتيب اي اعباء على الخزينة والقطاع المصرفي، والمحافظة على ثقة المستثمرين والمودعين.

٣ - ٢ - مرتكزات مؤسساتيه :

ان ترشيد السياسات الاقتصادية يتطلب تركيز الجهود المنتظمة والحثيثة على اعادة تكوين القاعدة الاحصائية للبلاد، في المجالات كافة. وترى اللجنة ان اعادة احياء وتطوير ادارة الاحصاء المركزي، كادارة عامة مستقلة، تشكل مهمة ملحة وذات أولوية استثنائية. كما ترى ضرورة استحداث او تنشيط الدوائر الاحصائية في الوزارات كافة، على ان يعهد الى ادارة الاحصاء المركزي تدريب وتأهيل العاملين في هذه الدوائر ووضع الأسس الفنية والعلمية الناظمة لعملها. وتؤكد اللجنة ايضا على ضرورة الفصل في مجال النشاط الاعماري والانمائي للدولة، بين مهمة الدراسات والتخطيط من جهة ومهمة التنفيذ من جهة ثانية، اذ ان هذا الفصل من شأنه ان يزيد من فعالية وكفاءة ادارة عملية الاعمار والانماء.

كما ترى اللجنة ان الاستخدام الافضل للموارد المتاحة يتطلب تنسيقا متواصلا بين السياسات الاقتصادية المختلفة ولا سيما السياسات المالية والنقدية والاعمارية، وذلك من أجل الربط بين اهدافها وترشيد استعمالات الموارد الحقيقية واحتواء اية اختلالات يتعرض لها الاقتصاد الوطني. ويتوجب ان يقوم هذا العمل بصورة منتظمة وحسب انظمة توضع خصيصا لهذه الغاية.

- قضايا الادخار والاستثمار :

٤-١- الادخـــار :

أ - الوسائل الداخلية : ان اهم وسائل الادخار الداخلية المتاحة هي اربع :

- مدخرات الافراد من مداخيلهم
- مدخرات المؤسسات من ارباحها ٠
- المدخرات الاجبارية التي تتشكل من اشتراكات نهاية الخدمة في نظام الضمان الاجتماعي ٠
- الادخار العام الذي قد يتوافر للدولة او مؤسساتها من تجاوز العوائد للنفقات او تحقيق ارباح من قبل مؤسسات تابعة للدولة ٠

ان الحرب المتمادية قد قلصت القاعدة الداخلية لادخار الافراد والمؤسسات ، بالمقارنة مع ما كانت عليه في اواسط السبعينات ، وذلك لسببين رئيسيين : انخفاض القيمة الحقيقية للمداخيل وخروج جزء كبير من المدخرات المحلية الى الخارج ٠ لكن بالرغم من هذا التراجع ، لا يزال لبنان يملك مخزونا من الادخارات في شكل ودائع محلية بالعملة الوطنية والعملات الاجنبية بلغت ما يوازي ٦,٢ مليار دولار في نهاية ١٩٩١، مع العلم ان غالبية هذه الادخارات اصبحت مودعة بالعملات الاجنبية ، التي شكلت في نهاية العام المنصرم نحو ٦٨ في المئة من جميع الودائع لدى المصارف التجارية ٠ وكلما توطد الاستقرار السياسي والاقتصادي تعززت فرص الثبات النسبي في سعر الصرف وانتظام سوق القطع وتعزز بالتالي في البلاد الادخار بالعملة الوطنية ٠

ومن هنا كان تشديدنا -في الفقرة السابقة- على ضرورة تقليص عجز الموازنة وضبط الوضع النقدي ، بما يحسن التوقعات المستقبلية ويقوي وضع ميزان المدفوعات ٠

ب - الوسائل الخارجية : ان وسائل التمويل الخارجية تتوزع على المصادر التالية :

- مدخرات اللبنانيين في الخارج سواء كانت عائدة للمقيمين منهم ام لغير المقيمين ٠

- مدخرات وموارد الشركات والمؤسسات في الخارج التي يملكها لبنانيون كليا او جزئيا .
- موارد لغير اللبنانيين ، مؤسسات وافراد ، يمكن اجتذابها الى الاستثمار المحلي .
- القروض والهبات المتأتية من الحكومات والمؤسسات المالية والانمائية والاقليمية والدولية .

من المؤكد ان اجتذاب موارد القطاع الخاص مرهون بالمناخ الاستثماري والاقتصادي المحلي الملائم .كما ان اجتذاب القروض والمساعدات الحكومية وشبه الحكومية يعتمد الى حد كبير على الاستقرار السياسي والاداء الاداري ووضوح التوجه في اهداف ووسائل السياسة الاقتصادية . وكلما تعززت هذه الشروط وتوطد المناخ الاستثماري تمكن لبنان من استقطاب المزيد من وسائل الادخار الخارجية وتعزيز القدرة الذاتية على النهوض .

ان نشرة الاحصاءات المالية (INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشير الى ان ما يملكه اللبنانيون المقيمون في لبنان من ودائع في بنوك تعمل خارج لبنان - معظمها بنوك لبنانية الملكية - قد بلغ وفقا لآخر تقدير ٨,١٢ مليار دولار في نهاية ايلول ١٩٩١. كما ان اللبنانيين ،المقيمين منهم وغير المقيمين ،يملكون في الخارج اصولا ثابتة متمثلة في العقارات والمؤسسات اضافة الى اصول مالية ، بما يزيد في مجموعه بنسبة كبيرة عن حجم الودائع المذكورة اعلاه .

كذلك ، فان آمالا كبيرة تبقى معقودة على الثروة البشرية اللبنانية المهاجرة التي تظهر المعطيات المتاحة ان نسبة الكفاءات العلمية والمهنية فيها مرتفعة نسبيا . وكما هو الحال بالنسبة لاعادة اجتذاب موارد القطاع الخاص المالية ، فان عودة هذه الكفاءات تتوقف على توفر جملة من الشروط اهمها تحسن التوقعات النسبية حيال مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي وتحسن فرص العمل والحياة .

٤-٢- الاستثمار :

تنبغي الاشارة ، بداية ، الى ان العوامل المتحكمة في الاستثمار اصبحت في ظل التطورات الدولية مرتبطة بالمستويات الضريبية السائدة

١٣/...

حوافز المتوافرة في مختلف انواع النشاطات الاقتصادية ، اضافة الى المناخ السياسي والمعيشي في البلد المعني .

ان هذه التطورات قد اضعفت ارتباط رأس المال بالاطار الوطني للبلد وجعلت الاستثمارات مرهونة الى حد كبير بتقييم المؤسسات المصرفية الكبرى لجدوى الاستثمار في بلد معين قياسا على المخاطر السياسية والاقتصادية المرافقة له . هذا مع الاشارة الى ان هذه المؤسسات تستند في تقييمها الى رأي المؤسسات الدولية المختصة (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ...) ، بشأن الوضع الاقتصادي والمالي في هذا البلد . ومن هنا تبرز اهمية توفير مناخ استثماري مؤات في لبنان ، مع كل ما يتطلبه ذلك من شروط سياسية واقتصادية وادارية وتشريعية .

ان التحديات التي تواجه الاستثمار في لبنان متنوعة ،وتتداخل فيها العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية . وتتمثل أبرز هذه التحديات في ضرورة تأمين الاستقرار النسبي على الصعيدين المالي والنقدي وتوفير خدمات البنية التحتية الاساسية ، وفرص محددة للاستثمار اضافة الى تأمين الحوافز الضريبية لعملية الاستثمار ، وازالة العوائق الادارية ومكافحة الرشوة والفساد .

<u>ان اللجنة تؤكد على ان مواجهة هذه التحديات تتطلب - اضافة الى الاستقرار السياسي والامني - الخطوات الاساسية التالية :</u>

أ - تخفيض معدلات ضريبة الدخل والارباح وتبسيطها واختصارها الى شطرين . وتقترح اللجنة ،من الناحية المبدئية ، فرض ضريبة يمكن ان تكون بنسبة ١٠ في المئة على مداخيل الافراد واصحاب المهن الحرة وشركات الاشخاص وضريبة بنسبة ١٥ في المئة على ارباح شركات الاموال ، على ان تحدد لاحقا وبسرعة الجوانب التنظيمية المفصلة لهذه المعدلات ، مع تحديد شروط الاعفاءات . وبالنسبة للاجراء تقترح اللجنة رفع سقف الاعفاءات ، كما تلفت اللجنة النظر الى اهمية اعطاء حوافز ضريبية للاستثمار في قطاعات ومناطق محددة ، <u>ومن الضروري التأكيد على ان خفض معدلات الضرائب على الدخل والارباح يجب ان يكون مشروطا بتفعيل جباية الضرائب ، عبر تحسين وتقوية الادارة الضريبية وتبسيط اجراءاتها .</u>

ضرورة الاسراع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الاساسية ضمن الموارد المتاحة ، واعادة تكييف نتائج الخطة المقترحة بهذا الشأن من قبل الاستشاري بكتل - دار الهندسة ، انسجاما مع توفر هذه الموارد . والمعروف ان هذه الخطة لحظت تنفيذ مشاريع للبنية التحتية بقيمة ٤٤٤٩ مليون دولار على مدى خمس سنوات، من ضمنها ٢٢٦٩ مليونا في السنوات الثلاث الاولى . واذا كانت الموارد المتوفرة حتى الان لا تغطي الا جزءا من هذه التوظيفات ، من بينها نحو ٨٣٧ مليون دولار من مصادر خارجية وقعت اتفاقات بشأنها حتى اواسط/مارس ١٩٩٢، الا أنه من الضروري العمل على تحفيز واشراك القطاع الخاص اللبناني ، المقيم وغير المقيم ، في توفير موارد اضافية . ويمكن لهذا التحفيز ان يرتدي اشكالا عدة ، من بينها في المرحلة الراهنة اعتماد التخصيصية في مجالات خدماتية محددة ضمن شروط سنفصلها في فقرة لاحقة .

ج - ان اي تخطيط لاعادة اعمار لبنان لا بد ان يلحظ سبل ووسائل تعبئة المدخرات اللبنانية الخاصة . ويفترض ذلك وجود اطار مؤسساتي ملائم، وتحديدا سوق مالية نشطة ومنظمة للاوراق والسندات المالية . ان تطوير سوق بيروت المالية يساعد على دعم المناخ الاستثماري العام بحيث تلحق هذه السوق بالتطورات الكبيرة في مختلف الاسواق المالية في العالم . وتشدد اللجنة على ضرورة انجاز الدراسات الخاصة بهذا الموضوع .

د - <u>ترى اللجنة ضرورة انشاء شركة عقارية لادارة العقارات التي قدمت الى مصرف لبنان مقابل امداد المصارف المتعثرة بالسيولة على اساس الوعد بالبيع</u> ، على ان تكون مهمة الشركة دراسة اوضاع هذه العقارات والاستعانة بالشركات الهندسية المتخصصة لتخمينها وتحديد الأوجه الفضلى لاستعمالها ، وذلك بغية تأمين البيع التدريجي لهذه العقارات حتى يتمكن مصرف لبنان من استرداد امواله من السوق .

هـ- <u>توصي اللجنة الاسراع باعداد الدراسات اللازمة لجمع نشاطات التسليف الاسكاني في اطار مصرف الاسكان وتعزيز الموارد المالية لهذا المصرف عن طريق المصادر التالية :</u>

- الافادة من بعض املاك الدولة الخاصة وأراضي الأوقاف لبناء مساكن لذوي الدخل المحدود .

- العائدات المتأتية من زيادة عامل الاستثمار ، وغرامات مخالفات قانون البناء ، اضافة الى المنح والمساعدات الواردة من الخارج لأغراض الاسكان .

- الزام شركات الضمان بالاكتتاب بسندات دين او شهادات ايداع يصدرها مصرف الاسكان بنسبة معينة من قيمة الاحتياطي الفني المفروض على هذه المؤسسات وبفائدة متدنية وبكفالة الدولة .

- تخصيص جزء من ودائع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمعدلات فوائد تزيد عن المعدلات المطبقة على تعويضات نهاية الخدمة للمضمونين .

و - تحويل المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي الى "المصرف الوطني للانماء" الذي يعنى بتمويل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة على ان تتم تصفية مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري المجمد نشاطه والغاء المصرف الوطني للانماء الزراعي الذي لم يباشر عمله بعد .

وتوصي اللجنة بتفعيل المصرف الوطني للانماء على اساس المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، مع اعتماد نظام " مجلس مشرفين " و " مجلس مديرين " واعادة تأهيل الموظفين والاستعانة بالخبرات المتخصصة في مجالات التنمية المختلفة . وينبغي تعزيز موارد "المصرف الوطني للانماء" من مختلف المصادر المتاحة على ان يجري التركيز على مصادر القطاع الخاص اضافة الى رصيد "السندات الخاصة" التي تشكل ٣٪ في المئة من اجمالي الودائع بالليرة اللبنانية ، والى موارد مالية اخرى يتوقع الحصول عليها من جهات دولية خاصة وعامة بما فيها (International Financial Corporation) وصناديق التنمية العربية والدولية . ويتولى هذا المصرف تأمين هذه القروض لآجال متوسطة وطويلة الأمد مع مراعاة موجبات تنمية المشاريع في المحافظات والمناطق الريفية .

ن - ترى اللجنة ان الاسراع في اعادة اعمار الوسط التجاري وباقي المناطق المدمّرة في لبنان يحتل حيّزا رئيسيا في عملية اعادة

١٦/..

النهوض وحفز الاستثمار. وهي تؤكد في هذا الاطار على أهمية الحفاظ على النظام الاقتصادي الذي يكرّس المنافسة الحرة في جميع القطاعات ،وتدعو الى التزام الشركات العقارية المنوي انشاؤها باعداد وابران دراسات الجدوى الاقتصادية وجداول التدفق النقدي (Cash Flow) العائدة الى مشاريعها ، وبتحديد المقاييس العلمية لتخمين قيمة الحقوق العينية لمالكي ومستأجري العقارات المشمولة بهذه المشاريع ، بالاضافة الى تحديد الجدول الزمني لتنفيذها .كما تشدد على ضرورة الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية الاساسية للمناطق المعنية بقيام هذه الشركات ، وعلى ارتباط وتواصل هذه المناطق بعضها ببعض ، مع التشدد في حماية المواقع الأثرية فيها المعبّرة عن وجه لبنان الحضاري .

٤-٣- التخصيصة :

ان عدم توفر الشروط السياسية المؤاتية لأجراء اصلاح اداري حقيقي - يعيد الاعتبار لمعايير الانتاجية والتحديث والانضباط المالي والتمرس بالخلقية المهنية والادارية - يطرح بالحاح ضرورة تخصيص بعض الانشطة الاقتصادية العائدة ، في الوقت الحاضر ، الى قطاع الدولة مثل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وجمع النفايات وغيرها من الانشطة العامة . واذا كان الاخذ بطروحات التخصيصة ينسجم مع اتجاه العديد من البلدان الصناعية والنامية ، نحو نقل بعض نشاطات القطاع العام الى القطاع الخاص وسط تغيير عميق في مفهوم الدولة وفي حدود دورها الاقتصادي الا ان وضع هذه الطروحات موضع التنفيذ لا يخضع لنسق اجرائي واحد او لوصفات جاهزة بل هو يخضع في المطاف الاخير لخصائص البلد ولتركيبته السياسية والاقتصادية والمجتمعية . وترى اللجنة ان عملية التخصيص ، في الاطار اللبناني ، يمكن ان تأخذ اشكالا عدة اهمها : اشراك القطاع الخاص في ملكية هذه المؤسسات العامة ، او نقل هذه الملكية كاملة الى القطاع الخاص . وفي الحالتين ينبغي ان تحصر عملية الادارة بالقطاع الخاص ووفقا للمعايير التي تنظم عمل هذا القطاع دون اي تدخل من السياسيين . وترى اللجنة ان موضوع التخصيص هو موضوع معقد ويجب ان يخضع لدراسة تفصيلية مسهبة في كل حالة على حدة ، تراعي فيها الشروط التي تضمن مصلحة البلد ومنها :

تحديد اصول التعاقد او اصول البيع والشراء .

- ضمان مشاركة عدد كبير من المواطنين في تمويل هذه العملية ، مع التأكيد على ان تكون اسهم الشركة اسمية بكاملها ولا تزيد نسبة الاكتتاب لكل شخص طبيعي ام معنوي عن نسبة الخمسة في المئة .

- ضمان اشراف الدولة على مستوى اسعار ونوعية الخدمات التي قد يتم تخصيصها ، بحيث تبقى هذه الخدمات في متناول المواطنين .

- ضمان معالجة بعض اوجه النتائج التي قد تنجم عن عملية التخصيص لا سيما ما يتعلق منها بحفظ حقوق الموظفين ، واعطاء الاولوية للعمالة اللبنانية وبخاصة الموظفين السابقين الحائزين على الاهلية الفنية والخلقية .

ترى اللجنة ان الاعتبارات الاقتصادية ، على اهميتها ، ليست كافية وحدها لاتخاذ قرار التخصيص . بل ان هذا القرار يتوقف ايضا على مدى اسهامه في تعزيز وحدة البلد ، وفي تدعيم للمجتمع المدني والاهلي . وتبدي اللجنة قناعتها في ان تطبيق عملية التخصيص ، ضمن هذه الشروط ، من شأنه ان يشجع استقطاب نسبة متزايدة من ادخارات اللبنانيين في الداخل والخارج ، ويشكل اداة تسريع لقيام السوق المالية النشطة في البلد .

٤-٤- موضوع الذهب :

ان مخزون الذهب الذي يمتلكه لبنان يشكل احتياطا كبيرا للسلطات النقدية ، ويوفر وجوده ، لا سيما في الظروف الراهنة ، عامل ثقة بالنسبة للمدخرين والمستثمرين ، ويساهم بالتالي في تدعيم توقعاتهم الايجابية . في المقابل من المعلوم ان متانة العملة الوطنية ترتبط اساسا بالواقع الحقيقي للاقتصاد وبطاقاته الانتاجية والتصديرية (التي تعكسها جميعا تطورات ميزان المدفوعات) اكثر مما ترتبط بتوفر مخزون ما من الذهب . ومع هذا ، فان اللجنة ترى في ظروف لبنان الراهنة ضرورة عدم المس بهذا المخزون طالما لم يتحسن الاداء السياسي والاداري ويستعاد قدر كبير من الاستقرار

الاقتصادي والنقدي . واذا ما توفرت هذه الشروط فانه يمكن في هذه الحالة النظر في تسييل الذهب او جزء منه او استخدامه بطرق اخرى واستعمال مردود ذلك في اعادة البناء والتنمية ضمن ضوابط وشروط توضع لهذه الغاية .

٥ - البعد الاجتماعي :

ان انخفاض القيمة الحقيقية للناتج المحلي ، خلال سنوات الحرب ، ادى الى انخفاض موازٍ في القيمة الحقيقية للمداخيل المحققة ، وخلف بالتالي انعكاسات اجتماعية بالغة العمق والتعقيد .

وأدى تفاقم موجات التضخم وتسارع انهيار سعر صرف العملة الوطنية ، ابتداء من اواسط الثمانينات ، الى اعادة توزيع هذه المداخيل في اتجاه تمخض عن ازدياد التفاوت الاجتماعي في البلاد. فلقد انهار الأجر الحقيقي تحت وطأة التضخم ودولرة الاقتصاد الوطني .كما انهارت القيمة الحقيقية لتقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي لم تعد تتجاوز في الظروف الراهنة نسبة واحد الى اثنين في المئة من الناتج المحلي القائم. وانهارت كذلك القيمة الحقيقية لتعويضات نهاية الخدمة بسبب التضخم . وتراجع الى حد كبير حجم وفعالية الخدمات العامة بسبب تدمير وعدم صيانة او تطوير مرافق البنية التحتية الاساسية من كهرباء ومياه وشبكات نقل واتصالات، وكذلك بسبب تراجع الوزن النسبي للتعليم الرسمي وتدني مستواه وتوقف الدولة عن انتاج الخدمات الصحية والاستشفائية الاساسية .

واضافة الى ذلك رتبت مشكلة التهجير القسري التي طاولت نحو ثلث اجمالي المقيمين نتائج اجتماعية خطيرة ليس فقط بالنسبة للمهجرين انفسهم ،بل ايضا بالنسبة لقسم كبير من اللبنانيين،حيث أدت الى مضاعفة حدة المشكلة السكنية والى زيادة الاكتظاظ المديني وكذلك الى تفاقم مشكلات البطالة والهجرة الخارجية وعدم الاستخدام الامثل للموارد. وشكل تدهور القيمة الحقيقية للودائع بالعملة الوطنية ،وتوقف عدد من المصارف عن الدفع عناوين بارزة في الأزمة الاجتماعية .

وبصورة اعم واشمل ، برزت مؤشرات الازمة الاجتماعية على غير صعيد : تدهور نوعية الحياة ، تردي اوضاع البيئة والمحيط ، ازدياد التلوث ، تجاوز قوانين التنظيم المدني ، الاعتداء على الملكية العامة والخاصة ، استباحة الشواطىء وجرف الرمول وهدر الثروة الحرجية ، احتلال الساحات العامة والارصفة ونهب الآثار ، مما جعل من لبنان بلدا متخلفا في وجوه عديدة من حياته الاجتماعية والاقتصادية .

وترى اللجنة ازاء هذه الاوضاع ، انه ليس هناك حلول سحرية في المدى القصير . فمواجهة التردي الاجتماعي تندرج اساسا في اطار تحفيز وزيادة الانتاج وتحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي التي جرى تناولها اعلاه . ومن دون زيادة الانتاج ، يبقى الامل محدودا في امكان تحسين الاوضاع الاجتماعية بصورة فعالة .

ومع قناعتها بضرورة ايلاء الاولوية لموضوع تطور الانتاج الا ان اللجنة تلح على أهمية مواجهة مفاعيل الأزمة الاجتماعية من خلال التوجهات الاساسية التالية :

أ - الحؤول دون حصول تراجع اضافي في مستويات الأجور الحقيقية ، بعد سلسلة الانخفاضات الحادة التي شهدتها على امتداد سنوات الحرب . وهذا يقتضي الاسراع في كبح جماح التضخم والا يصبح تصحيح الأجر امرا لا بد منه .

ب - مكننة اعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واعادة النظر في تركيبته الادارية وتأمين جباية اشتراكاته واستخدام فوائضه في توظيفات منتجة وزيادة القيمة الحقيقية لتقديماته المختلفة واقرار مشروعي تعويض النقل والمنح المدرسية واستبدال نظام تعويضات نهاية الخدمة بنظام الشيخوخة .

ج - تنفيذ سياسة اسكانية لا تنحصر فقط في وضع قانون جديد للايجارات يشجع التوظيف في قطاع الاسكان ويوفق بين حقوق جميع الفرقاء ، بل تتجاوز ذلك الى تشجيع استخدام اراضي الدولة الخاصة واراضي الأوقاف

والطاقات التمويلية المتاحة في القطاع المصرفي ، لاطلاق سلسلة من المشاريع الاسكانية الموجهة اساسا للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود ، والتي تعجز في الظروف الراهنة على الحصول على سلعة السكن ولكنها قادرة في المدى المتوسط والبعيد على تسديد ثمن هذه السلعة . مع التشديد على ان هذا التنفيذ يجب ان يتم استنادا الى معايير اقتصادية ضمن استعادة الاموال العامة والخاصة الموظفة مع العائد المشروع عليها .

د - توفير الشروط التي تمكن التعليم الرسمي من استعادة الدور والمستوى اللذين كان قد بلغهما قبل الحرب ،من خلال تأمين تكافؤ فرص العلم وتطوير دور المعلمين ومؤسسات التعليم المهني، وتنفيذ مشروع تجميع المدارس ، واعادة تنظيم الجامعة اللبنانية وتكييف مناهج التعليم العام والجامعي مع حاجات سوق العمل .

وترى اللجنة تأمينا لتحسين مستوى التعليم الرسمي امكان اعادة النظر في رسوم هذا التعليم ابتداء من المرحلة التكميلية وذلك بهدف تغطية نحو ٢٠ في المئة من تكاليفه .

هـ الموارد البشرية : ترى اللجنة ضرورة الاهتمام بتطوير الموارد البشرية التي تأثرت ميزتها النسبية بشكل سلبي ، بسبب تدني مستوى التعليم عموما لا سيما في القطاع العام ، وتراجع الاجر الحقيقي وهجرة الكفاءات وتشرذم اسواق العمل وتقلص مستوى الاعداد المهني والتدريب . وفي هذا الاطار ترى اللجنة ضرورة تطوير عقود التدريب داخل المؤسسات واستحداث حوافز لتأمين انخراط العاملين في اعمال التدريب. كما تؤكد على اهمية اعادة احياء وتطوير المؤسسة الوطنية للاستخدام المعنية بتحسين شروط انتظام سوق العمل ومستوى تأهيل اليد العاملة . وتدعو اللجنة في الاطار ذاته الى ضرورة التشدد في عملية تنظيم عمل الاجانب على الاراضي اللبنانية .

و - التأكيد على حق المهجرين في العودة وعلى توفير الشروط اللازمة لتأمين هذه العودة على كافة المستويات ، مع ادراج موضوع اعادة بناء المناطق المهدمة في طليعة أولويات عملية اعادة الاعمار .

٢١/..

ن - الاسراع في تشكيل المجلس الاقتصادي - الاجتماعي بهدف تنظيم وتطوير الحوار بشكل مباشر ومسؤول بين اطراف الانتاج. ان قيام هذا المجلس من شأنه ان يعزز فرص تقديم معالجات جدية ومتكاملة وغير مرتجلة للمشكلات الاقتصادية ويخفف من حدة التوتر الاجتماعي ويوفر عونا للسلطتين التشريعية والتنفيذية .

٦ - ملاحظة ختامية :

لقد تضمن هذا التقرير توصيات عدة اساسية ، بعضها قابل للتطبيق في المدى القصير وبعضها الآخر يتطلب خطوات مكملة .

ان هذه التوصيات ، التي تعتبرها اللجنة كلا لا يتجزأ، تشكل اطارا لسياسة اقتصادية واضحة الاهداف والوسائل ، وتعتمد في جوهرها على القدرات الذاتية المتاحة والكامنة للبنانيين . وتبقى العبرة الاساسية في ان تتوافر الارادة والقدرة ، لدى الجسم السياسي الرسمي ، على وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .

اعضاء اللجنة :

سمير المقدسي	هشام البساط	ايلي يشوعي	كمال حمدان
ايلي عساف	حسن عواضة	امين علامة	مروان اسكندر

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام